ورشة تفكير

التوجيه الجامعي: أي سبل للارتقاء بأداء منظومة التوجيه الجامعي في تونس وتجاوز هِناتها؟

التاريخ: 23 جويلية 2024

المكان: المركز الثقافي والرياضي للشباب بالمنزه 6

التوقيت: العاشرة صباحا

الضيوف/ المشاركون: مستشارون في الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي، أساتذة جامعيون، ممثلو الوزارات ذات الصلة بالتوجيه، طلبة....

يُعدّ التوجيه الجامعي آلية مهمة وذات أثر حاسم في تحديد خيارات الطلبة وضبط مستقبلهم المعرفي والمهني، وخطوة ضرورية في توزيع الطالبات والطلبة على مختلف الشعب والاختصاصات الجامعية التي تؤمنها مؤسسات التعليم العالي وفق مبدأ " لكل ناجح في الباكالوريا حق التسجيل في الجامعة". وتتم عملية التوجيه بالاستناد إلى مجموعة من المقاييس، واعتماد الترتيب التفاضلي للناجحين واختياراتهم ومعطيات خاصة بالمؤسسات الجامعية المرغوبة وما يتوفر لديها من إمكانيات التكوين والتأطير وطاقة الاستيعاب فيها المتغيرة سنويا. فبعد إعلان نتائج امتحان الباكالوريا، ينخرط المترشحون في ديناميات التوجيه وضغوطاته، وتنطلق رحلة تقييم الحظوظ ومحاولة التعرف على ملامح عروض التكوين ومآلات كل اختصاص وإكراهات سوق الشغل ...، حيث تعاش هذه اللحظات بتوق ممتع إلى المستقبل ولكن أيضا بشيء من القلق النفسي الذي يتقاسمه المترشحون وعائلاتهم. وتُثير هذه الحيرة الكبرى التي تعيشها فئات مختلفة من الأسر التونسية مفارقة رئيسية حول سقف استجابته لتطلعات الشبان الناجحين ومدى تحقيق أحلامهم وفتح أبواب إيجابية ومشجعة لمشاريعهم المستقبلية.

يخضع الجزء الأكبر من عمليات التوجيه الجامعي لمبادئ التنافس والامتياز والتفوق (خاصة بالنسبة إلى الاختصاصات المُثمّنة اجتماعيا أو التي تفتح على آفاق تشغيلية واعدة أكثر من غيرها) حسب النتائج المصرح بها في امتحان الباكالوريا بدورتيه، مع إمكانيات نسبية في تعديل التعيين الأصلي خلال مرحلة إعادة التوجيه.

كما تُرافق عملية التوجيه الجامعي عدة أنشطة إعلامية حول عروض التكوين في مرحلة الإجازة وباقي الاختصاصات الجامعية غير المشمولة بنظام "إمد" وكذلك حول الإجراءات والتراتيب المعمول بها في نظاق معالجة اختيارات المترشحين حسب مقاييس تُراعي "الاعتبارات الموضوعية الجافة" وواقع المؤسسات الجامعية أكثر بكثير من رغبات الطالب الجديد وتطلعاته ومشروعه الدراسي والمهني، وهو ما جعل عملية التوجيه قائمة أساسا على التصرف في الأدفاق والنزول عند طلبات المؤسسات وحتى بعض الهياكل الممثلة لفئات مهنية معينة في بعض الأحيان. وهو واقع يُحوّل التميز ومعايير التفوق والتنافس "القوي"، في المنظومة السائدة إلى هاجس يؤرق جميع المترشحين ومعيار فرز ضاغط، فتأتي عمليات التوجيه الجامعي في الغالب كنتائج فرضتها إكراهات المنظومة وليست اختيارات ذاتية تعبر عن قناعات ورغبات وتخطيط إلا لنخبة ضئيلة من الطلبة الناجحين بتفوّق.

لقد شُرع في استخدام التطبيقة الاعلامية المخصصة للتوجيه الجامعي منذ السنة الجامعية 1975-1976 أي منذ خمسين سنة تقريبا، أدخلت عليها بعض التعديلات الطفيفة دون المسّ من جوهر بنية آلية التوجيه الجامعي، شأن اعتماد تعمير بطاقة الاختيارات عن بُعد من قِبل الناجحين منذ سنة 2007، وتفعيل مبدأ التمييز الإيجابي انطلاقا من السنة الجامعية 2018-2019 بتخصيص 8% لفائدة الناجحين من المناطق الداخلية والتي تم ضبطها في حدود 30 شعبة تتوزع على حوالي 30 مؤسسة جامعية، دون بلورة قانونية وترتيبية واضحة لهذا القرار الحكومي، والذي تم التراجع عنه منذ السنة الفارطة.

كما تضعنا نتائج التوجيه الجامعي وتداعياته أمام جمهور واسع من الناجحين يعيشون نتائج التوجيه كنوع من الاخفاق، تحول مع مرور السنوات إلى أداة مؤسسية لتعميق الفوارق بين الأفراد والجهات، وأن التوجيه ليس محايدا، وهو لا يلغي التباينات أو يقلص منها، بل يدعّمها ويؤجّج حدّتها على المستوى الاجتماعي. إنه مشهد يتكرر سنويا ليترك شريحة واسعة جدا من الناجحين في الباكالوريا بدون فرصة حقيقية للدراسة والنجاح في شُعب تتلاءم مع مستوياتهم الدراسية ورغباتهم كما تدلّ على ذلك النسب المرتفعة جدا سنويا للطلبة الراسبين بالمستويات الجامعية الأولى والطلبة الجدد المترشحين لمناظرات إعادة التوجيه الجامعي خلال شهر مارس من كل سنة.

تؤكد هذه التساؤلات مجددا واقعا مختلا وجبت معالجته وهو أن التوجيه الجامعي أضحى مجرد محطة أو آلية لإدارة الأدفاق المدرسية وفق منطق الجدارة بما يجعله ظاهريا مستجيبا لمعايير الموضوعية والإنصاف والعدالة، إلا أنها معايير صورية تطرح قضايا جادّة عادة ما يتم التغاضي عنها، وهي أن التفاوت في النتائج

ليس نتاجا للتفاوت في الذكاءات أو تبايُنا في الحرص على النجاح والتفوق بقدر ما هو تباعد في الفرص واختلاف في "مدى تملّك مفاتيح النجاح بتميّز" ومكتسبات أساسية لم تتوفر بنفس التكافؤ بين التلاميذ منذ المراحل الدراسية الأولى.

إن منظومة التوجيه الجامعي تشتغل منذ عقود بهذه الصيغة دون أي مراجعات عميقة في ضوء التطورات الحاصلة وطنيا وعالميا على المستويات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية وتزداد انتقائية ونخبوية سنة بعد أخرى إذ أن آلياتها السائدة مازالت تُمعن في "إنتاج اللامساواة وإعادة إنتاجها بين الأجيال". ونتيجة لذلك، برزت محدودية "عمليات التوجيه" بين التحولات التي ينبغي إنجازها لتقليص اللاتكافؤ وبين تنظيم منطق الانتقاء والفرز الذي يتأكد في نفس الوقت مع تنامي التنافس، مما يجعل التعاطي مع التوجيه الجامعي في المنظومة الحالية كتوجيه مفروض لا توجيه اختيار، وهو ما عمق أزمة التوجيه خلال التعليم الجامعي وأضحى نوعا من "الهدر الجامعي". هذا بالإضافة إلى عديد المعوّقات الهيكلية الأخرى مثل حيازة الأقطاب الجامعية الكبرى على أكبر عدد من الاختصاصات الجاذبة والمُشغّلة أكثر من غيرها مقابل تركيز شعب دراسية أقل إشعاعا وأدنى فرص في إجراء التربصات والحصول على شغل بعد التخرج في الجهات الداخلية وغياب التخطيط الاستراتيجي في مجال استشراف المهارات المهنية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني والعالمي والتي تحتاجها المجالات الصناعية والتجارية والتكنولوجية المختلفة، خاصة مع حدوث تحوّلات جوهرية في محيط العمل سوق الشغل العالمية وبروز مهن جديدة وتطور نمط الانتاج وتنامي الحديث عن اقتصاد المعرفة وسطوة الرقمنة في كل الميادين.

تحيلنا هذه الحيثيات العامة إلى ضرورة التفكير في منظومة التوجيه الجامعي وطريقة اشتغال آلياته ووظائفه، من خلال تشخيص الثغرات الكبرى وتجديد الرؤية والآليات وتطوير الممارسات والارتقاء بالمخرجات، وذلك بدعوة عدد من الباحثين وخبراء التوجيه والمربين للتفاعل مع الأسئلة التوجيهية العامة التالية:

- كيف يتم التعاطي مع التوجيه الجامعي بتجاوز التصنيف و"تعبئة الشغورات" والتصرف في الأدفاق ووضع الطلاب في طريق تملّك المهارات والتهيّؤ باقتدار لمواجهة متطلبات المستقبل؟ وكيف يتحول التوجيه الجامعي من مجرد عمليات تعيين وتوزيع على المؤسسات الجامعية القائمة إلى توجيه واع وواعد في نفس الوقت يُراعي مصلحة الطالب الفُضلى ويقترب أكثر ما يمكن من ميولاته ومؤهلاته "المُتجاوزة حتما لآلية مجموع النقاط"، ومن مجرد اتخاذ قرار / اختيار إلى مسار لبناء مشروع مستقبلي ذاتيا ومهنيا؟

- بأي صيغة يمكن مراجعة المبادئ الأساسية التي تنبني عليها منظومة التوجيه الجامعي؟ ماهي أساليب تخطي التوجيه الجامعي لظاهرة الهدر ومغادرة مدارج الجامعة بدون أي تأهيل يُذكر؟ وما هي الصيغ والحلول الممكنة لإرساء مبادئ "المساواة" وتكافؤ الفرص بين جميع الناجحين؟
- كيف يمكن إدراج المرونة في نظام التوجيه الجامعي بتعدد المسالك وتيسير إجراءات ومعابر إعادة توجيه وانفتاح الشعب على بعضها وإحداث هياكل وساطة تربوية لمناقشة مطالب الطلاب ورغباتهم وعقلنة اختياراتهم؟
- كيف يمكن إعادة النظر في خارطة المسالك والشعب في التعليم الثانوي وتلوين البكالوريات وتنويع المواد الاختيارية وإعطاء التكوين المهني المكانة التي يستحقّها وفتح معابر بين منظومتي التعليم العام والتكوين المهني؟ كيف يمكن مراجعة خارطة المسالك والشعب على نحو يسمح باستيعاب تنوع ملامح التلاميذ وتعدد ذكاءاتهم؟
- بأي صيغة يمكن تحسين التوجيه الجامعي وتجويد خدماته من خلال مزيد الربط بين التخصصات الجامعية وحاجيات سوق الشغل من جهة، ثم من خلال الملاءمة أكثر بين هذه التخصصات والمستجدات العلمية التي لا تفتأ تنمو وتتفرع باستمرار؟ وكيف يتم تغيير أفق التوجيه وآلياته بما يلائم التحولات التكنولوجية والثورات العلمية (البيوتكنولوجيا والمعرفة الرقمية والاقتصاد الأخضر ...) وتغير عالم المهن؟

ماهي معايير مراجعة مبادئ وأسس التوجيه الجامعي في تونس وتطوير الحوامل الإعلامية والوسائط التحسيسية وأدلة التوجيه الجامعي؟ ألا يتطلب إصدار قانون إطاري منظم لممارسات أنشطة الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي والمهني؟ أليس من المهم اقتراح إحداث هيئة وطنية عليا للإعلام والتوجيه تكون مهمتها التنسيق ومركز الإعلام حول كل ما يُتاح من تكوين إشهادي وتوحيد الرؤى بين كل الأطراف مع تعزيز وظيفتها بتأسيس مرصد وطني للإعلام والتوجيه للتوثيق والبحث العلمي؟